الحركة النسائية الأردنية:

اتجاهات و إنجازات وتحديات

2021

تم العمل على هذا البحث من قبل مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين بالتعاون مع جمعية النساء العربيات وبتمويل من الشؤون العالمية الكندية وتنفيذ من قبل منتدى الاتحادات.

جمعية النساء العربيات

جمعية النساء العربيات هي جمعية غير حكومية وغير ربحية تكرس جهودها لاعتبار حقوق النساء جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. تأسست عام 1970 لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. تعمل الجمعية على عزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيز روح التعاون بين الجمعيات النسائية المنضوية بشبكة مساواة والقيام بتعميم المعرفة بحقوق النساء عبر حملات التوعية وكسب التأييد والاستمرار في بناء قدرات وتدريب القيادات النسائية . لمزيد من المعلومات، www.awo.org.jo

مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين

تأسس مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين في عام 1996 كجزء من هيئة العمل الوطني للطفولة، واليوم يعزز المركز المعرفة من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي. تتمثل رؤية المركز في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إجراء البحوث الشاملة والمناصرة القائمة على الأدلة ومشاركة المعرفة مع الممارسين وصناع القرار والمجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. لمزيد من المعلومات، www.irckhf.org

فريق البحث:

جود السجدي – رئيسة قسم البحوث

هلا أبو طالب – باحثة محللة

روان الربيحات – باحثة رئيسية

قائمة المحتويات

المقدمة والمنهجية 1

تعريف الحركة النسائية الأردنية 2

إدماج المرأة في المجال العام: لمحة تاريخية 3

أربعينيات القرن العشرين 3

خمسينيات القرن العشرين 3

ستينيات القرن العشرين 4

سبعينيات القرن العشرين 5

ثمانينيات القرن العشرين 6

تسعينيات القرن العشرين 7

القرن الواحد والعشرين 7

تأثير الحركة النسائية الأردنية 9

التعليم ومحو الأمية 9

المشاركة الاقتصادية 11

المشاركة السياسية 14

الحقوق المدنية والرعاية الاجتماعية 16

التحديات 20

الخلاصة 24

الملحق 1 – قائمة بأسماء الخبيرات الذين تمت مقابلتهم 25

المراجع 26

المقدمة والمنهجية

تهدف هذه الدراسة للبحث في أثر الحركة النسائية الأردنية على المرأة والمجتمع وتقوم بتسليط الضوء على النشاط السياسي التاريخي للحركة النسائية بالإضافة إلى عمل المنظمات النسائية مؤخراً كجزء من المجتمع المدني. تستند هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للأدبيات بالإضافة إلى 22 مقابلة معمّقة مع أعضاء في الحركة النسائية وأكاديميين ونشطاء (انظر الملحق 1) .

نشطت الحركة النسائية منذ منتصف القرن العشرين وشهدت عدة تحولات على خلفية التحولات السياسية الكبرى. ففي الأربعينيات من القرن الماضي، اشتمل نشاط المرأة في الغالب على الأعمال الخيرية، والتي كان يُنظر إليها على أنها عمل مقبول اجتماعياً للنساء في المجال العام الذي كان في الغالب مخصصاً للرجال.

أما في السنوات التي أعقبت نكبة عام 1948، بدأ خطاب الحركة النسائية في التحول مع تنامي المشاعر القومية العربية والمناهضة للاستعمار، وشهد الأردن فترة قصيرة من الانفتاح السياسي. أدت المظاهرات المطالبة بحق المرأة في التصويت التي نظمتها النساء في الخمسينيات، إلى صدور قرار بمنح المرأة المتعلمة حق التصويت. ومع ذلك، انتهى النشاط السياسي بشكل مفاجئ عندما فُرضت الأحكام العرفية في عام 1957، مما أجبر الحركة النسائية مع الأحزاب السياسية الأخرى على العمل في الخفاء. وفي أعقاب حرب عام 1967، اتجهت أعداد كبيرة من النساء إلى المشاركة في العمل العام بعد الحرب، لتقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية للنازحين بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية.

لاحقاً، أي في عام 1974، بدأ تحول آخر في خطاب الحركة النسائية حيث تم الاعتراف بشكل متزايد بقضية حقوق المرأة كمفهوم عالمي. وعلى الساحة الدولية، أعلن قرار الأمم المتحدة رقم 3010 لعام 1972 أن عام 1975 هو العام الدولي للمرأة. وتماشياً مع هذه التطورات، أصدر الملك الحسين مرسوماً ملكياً منح النساء البالغات حق التصويت. استؤنفت الحياة البرلمانية عام 1989مع رفع الأحكام العرفية، حيث اعتبرت انتخابات عام 1989 الأكثر حرية في تاريخ الأردن، إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها المرأة بشكل مباشر في الحياة البرلمانية.

في التسعينيات، أصبحت النساء أكثر انخراطاً في القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان وشاركت في المؤتمرات والحوارات على المستوى الدولي. كما تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بقرار حكومي عام 1992 لتكون بمثابة آلية وطنية لتعزيز مكانة المرأة في الأردن. كما حدث تحول آخر في الخطاب في نشاط المرأة في منتصف التسعينيات، عندما تم تأطير قضايا المرأة على أنها قضايا تنموية.

وعلى مر السنين، لعبت الحركة النسائية في الأردن دوراً رئيسياً في تقدم المرأة في المجتمع، والذي انعكس في محصلته على تقدم المجتمع ككل. وبُذلت جهود كبيرة لتعديل وإلغاء القوانين التمييزية، والنهوض بتعليم المرأة، وتحسين مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، وزيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي الرئيسية. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعيق عمل الحركة النسائية الأردنية، تشمل الطابع الذكوري\السلطوي للمجتمع والمؤسسات، والتضييق الذي أدى لإنحسار الفضاء المدني، ونقص التنسيق والتمويل من بين أمور أخرى.

تعريف الحركة النسائية الأردنية

قبل دراسة تطور وتأثير الحركة النسائية الأردنية، من المهم توضيح كيفية تعريف الحركة ومن تشملها. غالباً ما يشار في الأدبيات الأكاديمية إلى تعريف "الحركة النسائية" في الموسوعة النسوية على أنها عبارة "غامضة وشاملة تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين... يمكن أن تشمل أي وجميع الأنشطة والمنظمات التي تهدف الى تحسين مكانة المرأة وأوضاعها."[1]

تضمن تعريف سارة عبابنة (2021) للحركة النسائية الأردنية كونها "العمل، سواء كان منسقاً أم لا، لجميع الجهات الفاعلة والمنظمة في مجموعات أو كأفراد، تعمل على قضايا المرأة (مهما كان تعريفها)." [2] وأكدت ليلى نفاع، مديرة البرامج في جمعية النساء العربيات، أن هناك جدلاً بين الأكاديميين حول التعريف وقالت إن الحركة تضم "العديد من المنظمات والأفراد الذين يتبنون منظور النوع الاجتماعي في عملهم الاجتماعي أو السياسي. حتى لو لم تكن هيئة موحدة ومنسقة" (مقابلة، السيدة ليلى نفاع). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحركة النسائية الأردنية لا تعمل كجسم تنظيمي واحد، فإن هذا يثير التساؤل حول ما إذا كان يمكن اعتبارها حركة أصلاً. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض الإجماع على أن الجهود الفردية والجماعية التي تناضل من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، سواء تم تعزيزها أم لا، يمكن اعتبارها جزءاً من الحركة النسائية في الأردن. وبحسب سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، فإن الحركة النسائية الأردنية تضم "رواد الحركة النسائية منذ السنوات الأولى... بالإضافة إلى دعاة حقوق الإنسان والمنظمات من مختلف الأحجام، الذين يعملون على عدة قضايا." (مقابلة، سلمى النمس) كما أضافت أن مسألة ضرورة وجود حركة جماعية واحدة ليست مقصورة على الأردن ولا تزال دون إجابة على الصعيد العالمي.

تضمن تعريف أمل الصباغ، الأمين العام السابق للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة "أي شخص يؤمن ويلتزم بقضايا المرأة والعدالة... بما في ذلك المنظمات أو أساتذة الجامعات أو الأفراد" (مقابلة، أمل صباغ). وشددت على أن التاريخ الموثق للحركة النسائية يركز بشكل شبه حصري على الحركة السياسية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة، فإن النساء اللواتي ناضلن من أجل حقوق المرأة بطرق أخرى، غالباً ما يهمل ذكرهن.

ولأغراض هذا البحث، وتماشياً مع التعريفات المذكورة أعلاه، فإننا نعتبر أن الحركة النسائية الأردنية تشمل عمل الأفراد والجماعات والمنظمات التي تركز على النهوض بمكانة المرأة ووضعها. ويمكن أن يختلف هذا من المنظمات العاملة ضمن الهياكل الرسمية، إلى المجموعات التي تقوم بالتحرك أو التعبئة بشكل رسمي أو غير رسمي، أو المعلمين/ات وأعضاء المجتمع الذين يقومون بتفكيك النظام الذكوري \ التسلطي في حياتهم اليومية.

إدماج المرأة في المجال العام: لمحة تاريخية

في السنوات الأولى من تأسيس الأردن، تم اعتبار إدماج المرأة في المجال العام خطوة حتمية وضرورية. إلا أن هذا الأمر لم يحظ بترحيب الجميع؛ فبينما دعت بعض المجموعات لتحرير المرأة وإعطائها حقوقها الكاملة، عارض ذلك آخرون لإيمانهم بأهمية الحفاظ على دور المرأة التقليدي. وهكذا توجب على المرأة أن تناضل لضمان حقوقها المدنية والسياسية، حيث قامت بتنظيم والمشاركة في المظاهرات بين أربعينيات وسبعينيات القرن الماضي لتنادي بالمساواة وبحقها في التصويت والترشح للانتخابات.[3]

أربعينيات القرن العشرين

في السنوات الأولى من الأربعينيات، كان المجال العام محجوزاً في الغالب للرجال، مما جعل مشاركة المرأة في الأنشطة الخيرية طريقة مقبولة اجتماعياً لخروجها من المجال الخاص.[4]

ومن بين أولى المنظمات النسائية التي أُنشِئت جمعية التضامن النسائي الاجتماعية في عام 1944 والاتحاد النسائي الأردني في عام 1945. قامت كلتا المنظمتين بأنشطة خيرية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المستضعفة.[5] وتركز عمل المنظمتين في عمان بقيادة نخبة من النساء، حيث كانت الأميرة مصباح زوجة الأمير عبدالله – الملك عبدالله لاحقاً - الرئيسة الفخرية للاتحاد وكانت الأميرة زين الشرف الرئيسة الفعلية له.

وبعد نكبة عام 1948، شهد الأردن نمواً في شعبية الأحزاب الإيديولوجية، مثل الأحزاب الشيوعية والبعثية والأحزاب القومية العربية الأخرى، والذين انضموا معاً لتكوين الحركة الوطنية الأردنية. كما انجذبت العديد من نساء الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية إلى الأفكار التي دافعت عنها هذه الأحزاب، والتي دعت إلى الحداثة وحقوق المرأة ووضع حد لاستمرار النفوذ البريطاني. بشكل عام، تركزت مساهمة المرأة في الحركة الوطنية في العمل الاجتماعي والخيري، ودعم القضايا القومية العربية بدلاً من الانضمام إلى الأحزاب السياسية.[6]

خمسينيات القرن العشرين

في الأعوام التي تلت النكبة وفي سياق تصاعد المشاعر القومية العربية المناهضة للاستعمار - قبل إلغاء المعاهدة البريطانية-الأردنية وحركة تعريب الجيش في أواخر الخمسينيات – شهد الأردن فترة قصيرة من "الانفتاح السياسي" وتأثر بالثورة الجزائرية والعدوان الثلاثي على مصر، مما أشعل روح التضامن العربي لدى غالبية البلدان العربية، وكان لهاذا أثر على الحركة النسائية.[7]

في تلك الأثناء، تأسست مجموعات نسائية جديدة حيث ظهرت رابطة اليقظة النسائية عام 1952 كجسم نسائي للحزب الشيوعي. عارضت الرابطة الوجود البريطاني وطالبت بإنهائه، وربطت بين تحرر النساء وتحرر المجتمع من النظامين الطبقي والاستعماري وممارسة الحريات الديمقراطية، مما أدى إلى قيام كلوب باشا، القائد البريطاني للجيش الأردني، بالأمر بإغلاق الرابطة التي ظلت مستمرة في العمل في الخفاء إلى أن أعيد تشكيلها مرة ثانية في مطلع السبعينيات باسم جمعية النساء العربيات.[8]

وفي عام 1954، تأسس اتحاد المرأة العربية من خلال عمل النساء المناصرات للحركة الوطنية الأردنية، وأحدث ذلك تحولًا نوعياً في الحركة النسائية في الأردن. بالإضافة إلى العمل الاجتماعي والخيري، قام هذا الاتحاد بحملة قوية من أجل حقوق المرأة وحقها في التصويت

بقيادة إميلي بشلرات؛ أول محامية أردنية. [9]أما على الصعيد العربي والدولي، فقد شارك الاتحاد بقوة في المظاهرات والاعتصامات وتوقيع المذكرات المنددة بالعدوان الثلاثي على مصر ونصرة الثورة الجزائرية ودعم نضال المرأة الفلسطينية أمام الاعتداءات الصهيونية. [10]

اللجوء الفلسطيني إلى الأردن كان له أثر كبير على المرأة الأردنية. تعرفت عن قرب على أبعاد الاحتلال وشاركت الحديث مع المرأة الفلسطينية حول معاني الاحتلال وقسوته وظروفه ...أنضج عندها هذه المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحرية، أولاً حرية الأرض والبلاد وثانياً حرية الذات . (عبير دبابنة)

ولدعم جميع الأنشطة التطوعية والتجمعات والمنظمات في الأردن، تم تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1951.[11] وكدليل آخر على نمو الوعي النسوي الأردني، نصّ الدستور الأردني لعام 1952 صراحة على أن للرجال والنساء حقوقاً وواجبات متساوية، وكفل للمواطنين حق التنظيم السياسي والاجتماعي والنقابي.[12] مع ذلك، كانت هذه التطورات نظرية أكثر منها عملية، حيث كان هناك فقط 22 جمعية نسوية من بين 340 جمعية أنشئت بين عاميّ 1951 و1979 وسجّلت لدى الوزارة السابق ذكرها. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من هذه المنظمات، بما فيها رابطة اليقظة النسائية،، واتحاد المرأة الأردنية، إما حلّت بعد عدة سنوات أو أجبرت على العمل بالخفاء. وبالرغم من ذلك، حققت هذه المجموعات أعمالاً مهمة. فعلى سبيل المثال، نظّمت رابطة اليقظة النسائية مظاهرة حاشدة شاركت فيها ما يزيد عن 800 امرأة في أريحا عام 1956، مطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجنسين ومنح المرأة حق الاقتراع الكامل، إلا أنها قوبلت بردود قمعية من قبل الحكومة.[13]

وفي عام 1955، عقب المذكرات/المظاهرات المطالبة بحق الاقتراع الكامل للمرأة، أصدر مجلس الوزراء قراراً يمنح المرأة المتعلّمة (وهو شرط لم يفرض على الرجال) حق الاقتراع، ولم يمنحها الحق في الترشح للانتخابات البرلمانية. وعلى الرغم من هذا القرار، فقد استمرت المذكرات المطالبة في المساواة بين الجنسين وشهدت مشاركات متزايدة إلا أن نجاحها كان محدوداً. [14]

والجدير بالذكر أن هذا الانفتاح ما لبث إلا أن تراجع إثر إقرار الحكومة الأحكام العرفية عام 1957التي تضمنت حظر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وحتى اتحاد المرأة العربية. [15]

ستينيات القرن العشرين

على الرغم من تراجع العمل السياسي والنضالي بعد إعلان حالة الطوارئ في الستينيات وأخذ هذه المنظمات طابع العمل الخيري، إلا أنها ظلت مستمرة في العمل في مجال محو الأمية بالذات والتوعية الصحية والثقيف العام، وكذلك تنظيم حملات للمطالبة بالحقوق السياسية وتعديل القوانين. في عام 1960، سنّ قانون الانتخاب ومَنح الذكور الأردنيين فقط الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب شريطة أن تزيد أعمارهم عن 20 عاماً وأن يكونوا مسجّلين في قوائم الانتخابات.[16]

كان للحركة تحركات بمحاولة محو الأمية. طبعاً بهذه الحالات يبدو العمل خيري أو تنموي لكنه سياسي. لماذا كان عمل سياسي؟ لأن المرأة المتعلمة لم يكن لها حق الانتخاب. (أ.هديل عبد العزيز)

شهدت الحركة النسائية في الأردن نقلة نوعية في الستينيات، إذ أثرت صدمة هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967 على الحركة النسائية حيث سيّست النساء ومكنتهن من تحطيم وتغيير الأدوار والأنماط الاجتماعية. فاتجهت أعداد كبيرة من النساء إلى المشاركة في العمل العام بعد الحرب، لتقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية للنازحين بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية. وخلال هذه الفترة، نظرت

العديد من النساء الى عملهن الإنساني على أنه دعم للقضية الفلسطينية، مثل إملي نفاع، التي أسست جمعية النساء العربيات وافتتحت أول مركز لها في مخيم البقعة.[17]

وبقيت العديد من الناشطات يعملن في الخفاء بموازاة الأحزاب السياسية التي تم حظرها بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد ولم يَكُنّ بمنأى عن التهديدات أو المضايقات التي تعرضت لها قوى المعارضة الناشطة في ذلك الوقت. ومما يجدر ذكره أن إملي نفاع قد فُصلت من عملها في البنك الأهلي عام 1958 لإنها كانت من بين مؤسسي نقابة المصارف والبنوك.

سبعينيات القرن العشرين

مع بداية السبعينيات، بدأت ملامح تحول جديدة تظهر في أسلوب عمل الحركة النسائية ترافقت مع التطورات السياسية التي مرت على الأردن حيث تراجعت الأنشطة ذات الطابع السياسي والمطلبي. ضمن هذه المعطيات، غابت منظمات نسائية فاعلة وتكيفت منظمات أخرى مع ما فرضته تلك المرحلة من ناحية قانونية وتأسست منظمات نسائية جديدة سجلت كجمعيات، وساعد على ذلك صدور قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية يقضي بحذف كلمة "خيرية" من عنوان القانون وتعريف الجمعية. في هذا السياق، ظهرت جمعية النساء العربيات، في عام 1970، كأول جمعية سجلت في هذه الظروف حيث استطاعت أن تقرأ ملامح التغيرات السياسية في وقت مبكر. [18]

لاحقاً، أي في عام 1974، بدأ تحول آخر في خطاب الحركة النسائية حيث تم الاعتراف بشكل متزايد بقضية حقوق المرأة كمفهوم عالمي. وعلى الساحة الدولية، أعلن قرار الأمم المتحدة رقم 3010 لعام 1972 أن عام 1975 هو العام الدولي للمرأة. وتماشياً مع هذه التطورات، أصدر الملك الحسين مرسوماً ملكياً منح النساء البالغات حق التصويت، معدّلاً بذلك تعريف كلمة "أردني" الواردة في قانون الانتخاب لعام 1960 من "ذكر" والاستعاضة عنها بعبارة "ذكراً كان أم أنثى." سمح هذا المرسوم للمرأة الترشح للانتخابات في المجالس التشريعية، ولكن في ذلك الوقت لم يكن الترشح ممكناً بسبب الأحكام العرفية وتجميد الحياة النيابية (1974-1984)[19]. في نفس العام، سمحت الحكومة لاتحاد المرأة العربية باستئناف عمله، تحت مسماه الجديد "جمعية الاتحاد النسائي في الأردن" (SWFJ).[20]

> **يحق للجيل الحالي أن يسأل لماذا عام 1974؟ يعني كيف سمحت الحكومة بذلك الوقت المفروض فيه أحكام عرفية بوجود اتحاد مرأة؟ السبب في الو اقع انه بدأ الاهتمام العالمي يتنامى كثيراً بقضية المرأة وكان الأردن من بين الدول التي لا يوجد فيها اتحادات نسائية فيبدو انه جرى هناك نوع من المرونة في الاستجابة في ذلك الوقت خوفاً من الحرج أمام دول العالم والأمم المتحدة وسمح بتأسيس هذا الاتحاد عام ال 74 . (عبلة أبو علبة)**

في عام 1975، عُقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك. وظهرت شراكات مهمة بين الحركة النسائية الأردنية والحركة النسائية الفلسطينية وأطراف دولية أخرى، وتمكنت معاً من إصدار القرار رقم 32 الذي يدين الصهيونية وتأثيرها على تحرير المرأة العربية والفلسطينية.[1] [21]

ولأول مرة، في عام 1978، عينت الحكومة ثلاث نساء (إنعام المفتي، ووداد بولص، ونائلة الرشدان) ليكنّ عضوات في أول مجلس وطني استشاري كان يضم 60 عضواً. كان المجلس جسداً ممثلاً للمجتمع في ظل غياب البرلمان ومحدودية السلطة في مساءلة الحكومة. وكانت

[1] لاحقاً، في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بكين 1995، نجحت التحالفات الأمريكية والإسرائيلية في نبذ محنة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والإنجازات الهامة التي حققها مؤتمر المكسيك على حد سواء.

هذه المرة الأولى التي شاركت فيها المرأة في مجلس إداري رسمي منذ تأسيس الدولة في عام 1921. ورغم ذلك، تتضارب هذه التطورات مع إقرار قانون الأحوال الشخصية في عام 1976، الذي يُبقي ويؤكد على الدور التقليدي للمرأة في الفضاء الخاص كزوجة ومقدمة رعاية، ويؤكد على كونها معالة. [22]

ومنذ أن حظيت المرأة أخيراً برأي في النقاشات السياسية، جسّدت المؤسسات والاتفاقات الجديدة ما يلي: في عام 1977، أنشأت الحكومة دائرة المرأة في رئاسة الوزراء استجابة لتوصيات الأمم المتحدة. [23] إضافة إلى ذلك، في عام 1979، تم تعيين إنعام المفتي وزيرة للشؤون الاجتماعية كأول وزيرة أردنية تبعتها بعد 5 سنوات ليلى شرف، والتي تم تعيينها وزيرة للإعلام. [24]

وخلال النصف الثاني من السبعينيات بدأت تشعر حركة المجتمع المدني بالإنفراج التدريجي، إذ تشكلت منظمات جديدة من بينها منظمات نسائية وثقافية، من روابط كتاب وفنانين ومسرحيين، وغيرها. كما تأسست المزيد من منظمات بيئية، ومنظمات متخصصة في مجال الأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن. وقامت بعض النخب النسائية بتأسيس عدد من النوادي والجمعيات النسائية، كان أبرزها نادي صاحبات الأعمال والمهن عام 1976. [25] وعليه، فقد شهدت هذه المرحلة تغيراً على مستوى المنظمات والأعمال النسائية، حيث كانت النساء أقدر على تعزيز جهودهن.

تواصل نشاط الحركة النسائية لتشجيع الفتيات على إكمال تعليمهن، ومن إحدى الأنشطة الجديرة بالذكر حين قادت هيفاء البشير، بصفتها رئيسة جمعية الأسرة البيضاء، حملات في السبعينات لتشجيع الفتيات على دراسة التمريض بسبب نقص الكادر التمريضي في الأردن وقلة إقبال الفتيات على المهنة. في حين رفضت بعض العائلات هذه الحملات بسبب النظرة الاجتماعية اتجاه العمل في التمريض، كانت هيفاء ممن توجهوا لدراسة التمريض في الجامعة الأردنية وعملت في هذه المهنة بينما كان زوجها وزيراً للصحة. [26]

ثمانينيات القرن العشرين

أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية عام 1981 الاتحاد النسائي الأردني العام الذي يعمل تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، ليصبح في الأردن اتحادين رئيسيين يمثلان النساء الأردنيات، هما الاتحاد النسائي الأردني المؤسس حديثاً والمسجل لدى وزارة التنمية الاجتماعية والاتحاد النسائي في الأردن غير الحكومي المسجل لدى وزارة الداخلية. رحب الاتحاد النسائي في الأردن بذلك، لكن كلا الاتحادين واجها مشاكل حول شرعية كل منهما. [27]

حُل الاتحاد النسائي في الأردن عام 1981 وظل الاتحاد معطلاً حتى عام 1989 عندما تم رفع الأحكام العرفية وظهر مرة أخرى تحت مسمى جديد "اتحاد المرأة الأردنية" (JWU) في أوائل التسعينيات. حديثاً، تعرض اتحاد المرأة الأردنية لضغوط لتحويل تسجيله إلى وزارة التنمية الاجتماعية حتى عام 2016 عندما تلقى رسالة تفيد بأنه لن يكون مسجلاً تحت إشراف وزارة الداخلية كما كان عليه الحال في السابق، وإنما تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية. ووفقاً لقانون التعاونيات الذي يحكم اتحاد المرأة الأردنية، فإنه يحظر على أي مؤسسة تعاونية مسجلة ممارسة عمل الأحزاب السياسية. [28]

في عام 1989، استؤنفت الحياة البرلمانية مع رفع الأحكام العرفية. اعتبرت انتخابات عام 1989 أكثر الانتخابات حرية التي شهدها الأردن. كانت هذه هي التي تشارك فيها المرأة بشكل مباشر علني في الحياة البرلمانية، حيث ترشحت 12 امرأة من إجمالي 647 مرشحاً. [29] وعلى الرغم من كونه أمر غير مسبوق، فإن حقيقة عدم انتخاب أي من هؤلاء النساء - على الرغم من حقيقة أن 48% من الناخبين كانوا من النساء

- أظهر أن المواقف تجاه النساء في مناصب السلطة السياسية لم تتغير إلى حد كبير. شغلت امرأة واحدة مناصب عامة، لكنها عُينت في مجلس الأعيان ولم تُنتخب.[30]

تسعينيات القرن العشرين

في عام 1992، صادق الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، علماً بأنه وقع عليها في عام 1980، واستكمل نشرها بالجريدة الرسمية عام 2007. في عام 1993، كانت توجان الفيصل أول امرأة أردنية في تاريخ الدولة تفوز بمقعد في البرلمان بانتخابات حرّة. في ذلك العام، كانت هي واحدة من 3 نساء مرشحات من أصل 534 مرشحاً، وكانت كل منهن مرشحة مستقلة.[31] كما تم في عام 1993 تعيين امرأتين في مجلس الأعيان وعُيّنت ريما خلف وزيرة للتجارة والصناعة. بعد عامين فقط، تم تعيين سلوى المصري وزيرة للتنمية الاجتماعية.[32] كما شهد عام 1995 تعيين أول امرأة في القضاء الأردني، وارتفع العدد ليصل إلى 60 امرأة في عام 2010.[33]

في فترة التسعينيات، بدأت المنظمات النسائية التركيز على صياغة وتوحيد الخطاب النسوي على مستوى سياسي واجتماعي وثقافي، وقبول فكرة وجود التنظيمات النسائية من قبل النظام السياسي والمجتمع الأردني. كما انخرطت المرأة بشكل أكبر في المشاركة بقضايا حقوق الإنسان والمشاركة في المؤتمرات والحوارات الدولية. ومن جهة أخرى، تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بقرار حكومي عام 1992، لتكون منبراً للسياسات المتعلقة بالمرأة بهدف رفع سوية المرأة وإدماجها بفعالية في شؤون التنمية، كما تولت اللجنة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن والتي تمت بلورتها في مؤتمر وطني للمرأة في حزيران 1999 لدمج قضايا المرأة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999 – 2003. [34]

وفي عام 1997، ترشحت 17 امرأة للانتخابات النيابية ولم تفز أي منهن، في حين تم تعيين ثلاث نساء في مجلس الأعيان آنذاك. وأظهرت انتخابات عام 1997 ضعفاً في مشاركة الناس في الأحزاب السياسية وغياب ثقتهم بها. كما لوحظ ضعف في المشاركة عموماً في مؤسسات المجتمع المدني مما انعكس بشكل سلبي على انتخابات هذا العام. [35]

وبعبارة أخرى، تعزز التحول الأكبر في الحركة النسائية بعد منتصف التسعينيات حين تم تبني قضايا المرأة ضمن قالب المشاكل التنموية وتغييب الأبعاد السياسية والهيكلية المتقاطعة مع قضايا النساء. وأدى هذا التحول في الخطاب إلى تجريد الحركة النسائية من كونها سياسية إلى اجتماعية ذات أبعاد تنموية، ومن كونها حركات تطوعية إلى منظمات غير حكومية تعمل على مشاريع تعتمد في غالبها على تمويل دولي. تعزز هذا التحول بشكل أكبر في الألفية مع البرامج الاقتصادية المقدمة من البنك الدولي وظهور أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 5: "لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" كإطار إرشادي لعمل الأمم المتحدة والمرأة.[36]

القرن الواحد والعشرين

في عام 2001، طرأ تغيرٌ هام على قانون الانتخاب الأردني متمثلًا في خفض سن التصويت لـ18 عاماً، ممارفع من نسبة الناخبات النساء ومشاركتهن في التصويت. [37] والأهم من ذلك، حدث بعض التغييرات على قانون الانتخاب مرة أخرى في عام 2003، وتضمّن نظام الكوتا الذي خصص ستة مقاعد للمرأة (أو 5.5% من مجموع المقاعد) [38] وعلى الرغم من أن ذلك يعني أن متوسط عدد مقاعد النساء في مجلس النواب الأردني قد ارتفع، إلا أن عدد النساء اللاتي فزن بمقاعد التنافس لم يتأثر بشكل كبير (امرأة واحدة فقط في عام 2007).[39] كما تم تعيين 7 نساء في مجلس الأعيان في عام 2003.

ومن جهة أخرى، تم تعيين تسع نساء في مجلس الأعيان في عام 2009، مشكّلات بذلك15% من المجلس. وفي عام 2010، أُدخِلت تعديلات إضافية على نظام الكوتا النسائية ليتم تخصيص 12 مقعداً للنساء. ونتيجة لذلك، فقد ارتفع عدد النساء اللاتي ترشحن للانتخابات إلى 142 امرأة، وتم في ذلك العام انتخاب امرأة واحدة بالتنافس إضافة إلى 12 امرأة أخرى عبر نظام الكوتا. في عام 2012، تم تعديل القانون ذاته مرة أخرى ليرتفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى15. أما في الانتخابات البرلمانية التي عُقدت العام التالي، فقد فازت 18 امرأة بمقاعد بازدياد التنافس عليها، [40] ويُعزى ذلك جزئياً إلى أنه وخلال العام السابق، نفّذت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إضافة إلى تنظيمات غير حكومية أخرى مجموعة من المشاريع لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على جميع مستويات النظام الانتخابي، أي الانتخابات المحلية والوطنية. [41]

ارتفع عدد مقاعد النساء في البرلمان بحلول عام 2016 بتشكيل المرأة 15% من مجلس النواب (20 من أصل 130 مقعداً) وظلّ هذا الرقم ثابتاً حتى عام 2019. وفي الانتخابات التي عُقدت عام 2017، تم انتخاب 58 من أصل 177 امرأة ترشّحن للانتخابات على مستوى البلديات والمحافظات (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36% في عام 2013 إلى 41% في عام 2017) مما يدلّ على أن النساء المرشّحات كممثلات محليات على مستوى البلديات والمحافظات حصلن على معدلات نجاح أعلى مقارنة بالانتخابات النيابية الوطنية. كما يجدر الذكر هنا أنه في عهد رئيس الوزراء عمر الرزاز في عام 2019، كان تمثيل المرأة في القيادات السياسية في أعلى مستوياته حتى تاريخه، حيث شكّلت الوزيرات 25% من مجلس الوزراء (7 من أصل 28 وزيراً). [42]

تأثير الحركة النسائية الأردنية

يسلط عدد متزايد من الأبحاث الضوء على الصلة بين رفاهية المرأة ونيلها حقوقها وتقدم المجتمع. فلا يمكن لبلد أن يتطور اقتصادياً واجتماعياً بشكل كامل دون الاستخدام الكامل لموارده، بما فيها الموارد البشرية. إن للاستثمار في تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة العامة آثاراً إيجابية عديدة على مؤشرات التنمية المختلفة بما في ذلك تعليم الأطفال وصحتهم والنمو الاقتصادي ومعدلات الفقر. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أنه كلما زادت سيطرة المرأة على الموارد داخل الأسرة المعيشية، زاد تخصيص موارد الأسرة لصحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم.[43] تماشياً مع هذا البحث، أشارت عبير دبابنة إلى أنه "كلما كانت النساء أكثر تعليماً ونشاطاً سياسياً واقتصادياً، أصبحت أكثر قوة واستقلالية."_يلعب تعليم المرأة وزيادة معرفتها ووعيها ووصولها إلى الموارد ومواقع صنع القرار دوراً مهماً في تحويل علاقات القوة داخل الأسرة والمنزل والمجتمع.[44]

في الأقسام الفرعية التالية، يعرض البحث بعض إنجازات الحركة النسائية الأردنية بعد جهود المناصرة والتوعية وحملات كسب التأييد. ومن المهم الإشارة إلى أن بعض هذه النتائج لا يمكن أن تُنسب حصرياً إلى الحركة النسائية الأردنية، لأن العوامل السياقية الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، كان لها أيضاً تأثير على هذه التطورات.

التعليم ومحو الأمية

عمل اتحاد المرأة الأردنية منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي على خفض معدلات الأمية بين صفوف النساء في الأردن، إيماناً منه بأهمية تعليم المرأة كشرط أساسي لممارسة الحقوق الاقتصادية والسياسية. وكان من أهداف الاتحاد "محو الأمية بين الإناث، وتحسين المستوى التعليمي والاقتصادي للمرأة الأردنية من أجل إعدادها لممارسة حقوقها كمواطنة." وبالإضافة إلى النضال من أجل تحصيل حق المرأة في التصويت والترشح للانتخابات النيابية، أنشأت الحركة النسائية الأردنية عدداً كبيراً من مراكز محو الأمية في جميع أنحاء البلاد. فبعد تطبيق الأحكام العرفية في عام 1957 وتوقف النشاط السياسي، كانت صفوف محو الأمية لدى النساء هي الفرصة الوحيدة الممكنة للحركة النسائية الأردنية للقاء النساء والانخراط معهن لأن "الحركة كانت تدرك أنه من خلال التعليم فقط يمكنها النهوض بمستويات وعي المرأة بشكل عام وفي المجال السياسي بشكل خاص."[45]

> **بالرغم من أنهم منعوا من العمل السياسي إلا أنهم أصروا على الاستمرار في العمل من خلال منفذ سمحت به الحكومة وهو العمل على محو الأمية ..فبدأوا بالعمل مع النساء على محو الأمية، لكن بنفس الوقت كانوا يقدموا معلومات وأفكار هامة حول حقوق وتمكين المرأة ودورها كمواطنة وحقها في المشاركة السياسية. فكانوا يستغلوا صفوف محو الأمية بسريةوكانوا خائفين لكن أصروا على ذلك لأنهم مؤمنات بالقضية. (عبير دبابنة)**

تشير البيانات إلى أن معدل الأمية بين الإناث بعمر 15 سنة فأكثر انخفض من 48% عام 1979 إلى 33% عام 1987 وإلى 21% عام 1994،[46] وفي عام 2019، كانت نسبة الأمية بين النساء 7.3%.[47] يمكن ملاحظة الحركة النسائية الأردنية أقرت بأهمية التعليم وأكدت عليه منذ البداية، فالتقدم المحرز في التحصيل التعليمي للمرأة هو نتاج ثانوي لجهود الحركة النسائية الأردنية والاستثمار العام في التعليم.

الإطار1: أكاديميون وتربويون

على الصعيد العالمي، لعب الأكاديميون/ات والمدرّسون/ات دوراً كبيراً في تطوير الحركة النسائية والنهوض بحقوق المرأة، إلا أنهم غالباً ما يواجهون المصاعب، لا سيما إذا كانت لديهم أيديولوجيات سياسية أو حاولوا المناصرة لإحداث تغيير اجتماعي وينطبق الأمر ذاته على الأردن. تعتبر جانيت المفتي و رلى قوّاس مثالان على جيلين من المدرّسات اللاتي أحدثتا تأثيراً كبيراً على العديد من الطلبة والزملاء والزميلات نتيجة جهودهما الحثيثة للتوعية بمفهوم العدالة الاجتماعية والنهوض بالمرأة.

تعتبر جانيت المفتي واحدة من أوائل الأردنيات المنخرطات في العمل السياسي في الأردن. حيث كانت عضواً في المجلس الوطني الاستشاري الثاني (1980-1982). كما ترشّحت للانتخابات البرلمانية في 1989 و1993، إلا أنها لم تنجح في الوصول للبرلمان. وأصبحت جانيت عضواً في مجلس الأعيان الثاني والعشرين عام 2007. على الرغم من ذلك، لم يتم الاحتفاء أو التحدث عن دورها كتربوية ومدرّسة على نطاق واسع . كان لجانيت تأثيراً واضحاً على أجيال من الطلبة والزملاء والزميلات من المدرّسين والمدرسات خلال مهنتها كمعلمة وتربوية سواء خلال سنوات تدريسها اللغة الإنجليزية في مدرسة زين الشرف الثانوية أو كمُحاضِرة في الجامعة الأردنية أو جامعة البتراء. قالت زميلتها وصديقتها فادية عبدالهادي: "كانت مصدر إلهام وإرشاد ليس لطلبتها فحسب، بل لزملائها وزميلاتها أيضاً. كان مكتبها يشبه ملتقى ثقافي نجتمع فيه لمناقشة الكتب الجديدة أو المقالات في الأدب أو القضايا العامة، وكان الجميع متلهّفاً دائماً لسماع رأيها. مع طلابها، كانت تركّز على التعليم الاجتماعي والسياسي والأخلاقي، إضافة إلى التعليم الأكاديمي" (مقابلة، فادية عبدالهادي).

تُعتبر رلى قوّاس أول أكاديمية قامت بإدخال مساقات عن النسوية في الجامعة الأردنية. في 2006، قامت بتأسيس مركز دراسات المرأة في الجامعة وشغلت منصب مديرة المركز خلال الفترة 2006-2008. كانت أكاديمية أردنية ومعلمة شغوفة على مدى سنين حياتها، عُرفت بجهدها في سبيل النهوض بالمرأة في الأردن. كل من التقى ب رلى أو تتلمذ/ت على يديها يعلم أنها كانت نسويّة فخورة تشجع طلابها باستمرار لـ"نسج منظورهم الخاص" عبر "تفكيك ونبذ النظام الذكوري الأبوي" على الدوام، وأنها على حد تعبيرها كانت "ملتزمة بتمكين المرأة وأعضاء المجتمع ليصبحوا مناصرين/ات أقوياء للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية." [i] أصبحت قواس عميدة كلية اللغات الأجنبية في الجامعة عام 2011. انتهت فترة تولّيها العمادة بشكل مفاجئ في منتصف المدة المقررة، بعد فقدانها لمنصبها جراء عملها على مشروع قامت به طالباتها في مادة النظرية النسوية بنشر فيديو يكشفن فيه التحرّش الجنسي اللفظي داخل الحرم الجامعي.

المشاركة الاقتصادية

على مر السنين، دعت الحركة النسائية الأردنية إلى المساواة بين الجنسين، مع التركيز على حق المرأة في المشاركة الاقتصادية والسياسية. ولا سيما خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، شهدت هذه الحركة معارضة عدة مجموعات كانت تؤمن بالحفاظ على الدور التقليدي للمرأة في المجال الخاص.[48] استمرت هذه المعارضة على مر السنين، حيث لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية في الأردن اليوم.

وفي حين فشل الاقتصاد الأردني في خلق فرص عمل كافية للرجال والنساء، لا تزال مشاركة المرأة في صفوف القوى العاملة منخفضة بشكل ملحوظ بسبب العديد من الحواجز الهيكلية والاجتماعية. يميز قانون الأحوال الشخصية بوضوح بين حقوق ومسؤوليات الرجل والمرأة، حيث يضع مسؤولية النفقة المالية على المرأة على عاتق الرجل. وبموجب القانون، يُطلب من المرأة الحصول على إذن من زوجها للعمل خارج منزل الزوجية، وإذا فعلت ذلك دون موافقته، فإنها تفقد حقها في النفقة المالية. يعاد ترسيخ هذه الأدوار الجندرية في المجتمع من خلال المناهج التعليمية التي تفشل في تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين؛ والمحتوى الإعلامي الذي يروج للصور النمطية الجندرية وتعاليم (فتاوى) بعض الشخصيات الدينية، والتي تستند إلى تفسيرهم الشخصي للدين.[49]

نتيجة لسنوات من جهود كسب التأييد والمناصرة، تم تعديل العديد من القوانين بهدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، من بينها:

إصلاحات الضمان الاجتماعي: في عام 2007، بدأت المؤسسة العامة الضمان الاجتماعي (SSC) عملية مناقشة تشاركية. من خلال هذه العملية، حرصت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعية أنه بالإضافة إلى الحكومة وأرباب العمل والنقابات، يتم سماع وتوثيق أصوات الشباب والنساء والعاملين في المشاريع الصغيرة. تم تصميم الإصلاح النهائي للقانون "لتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية." وكان أحد الأهداف الأساسية للإصلاح هو زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وحمايتها، وذلك بشكل أساسي من خلال إدخال تأمين الأمومة.[50] وفي عام 2019، تم إجراء المزيد من التعديلات على القانون، بما في ذلك تخصيص 25% من موارد صندوق الأمومة لبرامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالأمومة.[51]

نظام العمل المرن رقم (2) لعام 2017: تم إدخال النظام لتوفير قدر أكبر من المرونة في ظروف العمل للعاملين ذوي المسؤوليات العائلية، مثل النساء ذوات المسؤوليات عن رعاية الأطفال والنساء الحوامل. ينص النظام على أشكال مختلفة من العمل، بما في ذلك العمل عن بعد والعمل بدوام جزئي وساعات العمل المرنة.[52]

تعديلات على قانون العمل رقم (8) لسنة 1996: شكلت الحركة النسائية الأردنية ائتلاف "تحالف حق" الذي يضم 9 منظمات نسائية بالإضافة إلى نقابات وكيانات عمالية بهدف الضغط مع أعضاء البرلمان والحكومة لتعديل بعض مواد قانون العمل من أجل "القضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل".[53] في عام 2019، تم إجراء العديد من التعديلات على القانون بما في ذلك:[54]

- **التمييز في الأجور**: أدخل القانون مفهوم "التمييز في الأجور" والذي يُعرَّف بأنه عدم المساواة بين الجنسين في دفع أجور الموظفين. يفرض القانون المعدل عقوبة على صاحب العمل تتراوح بين 500 إلى 1,000 دينار إذا كان صاحب العمل يميز في دفع الأجور بين الموظفين على أساس نوعهم الاجتماعي.
- **مراكز الرعاية النهارية**: غالباً ما يُشار إلى رعاية الأطفال على أنها أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع النساء إلى ترك سوق العمل.[55] نصت المادة (72) من قانون العمل الأردني على إنشاء حضانة في مكان العمل حيث كان هناك ما لا يقل عن 20 عاملة

لديهن 10 أطفال جميعهم دون سن الرابعة. ومع ذلك، فقد ثبت أن تطبيق المادة يمثل إشكالية حيث إن معظم الشركات في الأردن مصنفة على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم، وامتنعت بعض الشركات عن توظيف النساء، مما أدى بدوره إلى عكس الهدف المنشود من المادة.[56] وتم تشكيل "ائتلاف 72" الذي تألف من 12 منظمة ومجموعة ونشطاء مجتمع مدني للضغط من أجل إدخال تعديلات على القانون تضمن إنشاء مراكز رعاية نهارية للموظفين وأسرهم.[2] تم تعديل القانون وأصبح يشترط الآن على صاحب العمل تقديم مرافق رعاية الأطفال عندما يكون المجموع التراكمي لأولاد الموظفين 15 طفلاً أو أكثر ممن هم دون سن الخامسة.[57]

- **تصاريح العمل**: تم تعديل المادة (12) من القانون لإعفاء أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين واللاجئين من قطاع غزة من إصدار تصاريح العمل. كما طالب الائتلاف بضرورة تعديل الفقرات اللاحقة من المادة (12) فيما يتعلق بالمهن المغلقة أمام غير الأردنيين، بحيث يكون لهم الحق في العمل في أي وظيفة أو أي قطاع دون قيود.
- **إجازة الأبوة**: أدخل القانون إجازة الأبوة، التي تمنح الأب إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام من ولادة الطفل.[58]

إصلاحات قانون الضريبة: تظاهر مئات الأردنيين في يونيو/حزيران 2018 ضد مشروع قانون ضريبي جديد يفرض زيادات ضريبية كبيرة لتقليص الدين العام. وكانت الجماعات النسائية والناشطات من بين الذين احتجوا على القانون، معتبرين القانون المقترح أداة لمزيد من التهميش للمرأة. قدمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومنظمات نسائية أخرى العديد من المقترحات لضمان تبني القانون لنظام ضريبي عادل وتصاعدي يشجع توظيف النساء ويأخذ في الاعتبار العوائق الإضافية التي يواجهنها. وبعد استقالة حكومة الملقي، تم سحب القانون المقترح وإعادة صياغته. كما تم إدراج إحدى التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بشأن تقديم إقرار صريح بوضع المرأة المعيلة وتأكيد حق المرأة في الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لمن تعولهم، دون اشتراط أن تكون أرملة أو أو يكون زوجها (السابق) عاطل عن العمل، كما كان يشترط في القانون السابق المنفذ.[59]

> **حين كان هنالك احتجاج على قانون الضريبة كان الاتحاد في الطليعة والمنظمات كلها خرجت وكانت موجودة في الاحتجاجات. وعندما أُلغي القانون وتشكلت حكومة الرزازدُعينا وكُلِفت من رئاسة الوزراء بدعوة المنظمات النسائية لإبداء رأيهم وكان هناك اجتماع موسع مع نائب الرئيس وقدمنا كل مطالبنا خصوصاً ما يتعلق بالنساء والوضع الضريبي للنساء. (آمنة الزعبي)**

تعديلات على قانون التقاعد المدني: كجزء من قائمة المطالب التي قدمتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى البرلمان، تم إدخال تعديلات على قانون التقاعد المدني لعام 2018 لضمان تعزيز حقوق المرأة في المعاش التقاعدي. وبناء على المطالب التي قدمتها اللجنة، تم تعديل القانون لتوسيع تعريف أفراد أسرة الموظف أو صاحب المعاش المستحقين لمعاش تقاعدي أو علاوة أو تعويض، بإضافة الزوج أو الزوجة، ووالدة ووالد الموظفة. يخول هذا التعديل أي من الزوجين الجمع بين معاشه/معاشها وحصته/حصتها من تقاعد زوجته/زوجها المتوفاة/المتوفي. لم يعد القانون ينص على وقف دفع المعاش للأرملة أو الابنة أو والدة المتوفى التي تتزوج مرة أخرى. ووفقاً

[2] يتألف الائتلاف من صداقة، اللجنة الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، جمعية النساء العربيات، اتحاد المرأة الأردنية، بيت العمال، الشبكة القانونية للنساء العربيات، حملة "قم مع المعلم."

لقانون الخدمة المدنية المعدل، تم تمديد بدل الأسرة إلى الموظفة إذا كان زوجها من ذوي الإعاقة وإذا كانت هي المعيلة لأطفالها، أو المطلقة التي لا تحصل على نفقة قانونية لأطفالها الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.[60]

ترخيص العمل من المنزل: في عام 2017 صدرت تعليمات لترخيص مزاولة المهن في المنزل في عمان. سمحت هذه التشريعات بممارسة بعض المهن في المنزل وأتاحت فرصة لإدراج الأشخاص الذين يمارسون هذه المهن في الإحصاءات الوطنية، مما يضمن تسجيل مساهمتهم الاقتصادية.[61]

تظهر الأبحاث أن "التمكين الاقتصادي للمرأة ليس فقط أمراً محورياً لتحقيق المساواة بين الجنسين فحسب، ولكنه يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي." تؤدي مشاركة المرأة في صفوف القوى العاملة بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاجية وزيادة التنويع الاقتصادي ونتائج التنمية الإيجابية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد من وصولها إلى الموارد والتحكم فيها، مما ينتج عنه تعزيز سلطتها في اتخاذ القرار داخل المنزل والمجتمع.

الإطار2: نشاط المرأة لحماية حقوق العمل: أمثلة ناجحة للحركات الاجتماعية الأكبر

على مر السنين، ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية والعمالية التي تنادي بالعدالة الاجتماعية وحقوق العمال. وفي حين أنها ليست جزءاً من المنظمات النسائية أو الحركة النسائية الأوسع نطاقاً ولا تدافع حصراً عن حقوق المرأة، فإن مساهمات هذه الحركات وأدوار المرأة داخلها تستحق تسليط الضوء عليها وتوثيقها.

حركة عمال المياومة

العاملون بأجر يومي أو عمال المياومة هم "أولئك الذين يعملون في الحكومة أو الشركات الخاصة مقابل أجور يومية."[62] فهم يفتقرون إلى الأمان الوظيفي والحماية، ولا يتأهلون لمعظم الحقوق الممنوحة للعمال المعينين بشكل دائم، ويواجهون التمييز فيما يتعلق بالأجور والمزايا. نظمت حركة المياومة الأردنية (DWLM)، والتي تتألف من موظفي القطاع العام، ومعظمهم من وزارة الزراعة، احتجاجها الأول في عام 2006. وشارك في هذه الحركة عدد كبير من النساء فاق عدد الرجال بحلول عام 2012. نظمت الحركة المنامة أمام الديوان الملكي في عام 2012، حيث أمضت النساء من مختلف المحافظات الليل إلى جانب الأعضاء الذكور، مما يشكل "أحد أكثر أشكال الاحتجاج الاجتماعي والثقافي راديكالية في التاريخ الأردني."[63] تمكنت الحركة من دفع الحكومة إلى تلبية بعض مطالبها، بما في ذلك وضع حد للأجور اليومية وتأهيل العمال المياومين إلى الحد الأدنى للأجور الشهرية. وبينما دعت حركة المياومة الأردنية إلى إصلاحات اقتصادية محددة، فقد تمكنت من القيام بعمل سياسي شامل للنوع الاجتماعي يعزز حقوق العمال والعاملات ويحميها.

حملة قم مع المعلم

في عام 2017، نظمت مجموعة من معلمي القطاع الخاص من إربد وعمان والزرقاء حملة بعنوان "قم مع المعلم" دعت إلى حماية رواتب معلمي المدارس الخاصة من خلال مطالبة أصحاب العمل بإيداع الرواتب إلكترونياً. نظم المعلمون حملة على الإنترنت بعنوان "راتبي في البنك،" واحتجوا أمام وزارة التربية والتعليم، واجتمعوا مع اللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور، ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل. وبعد جهود الضغط التي بذلوها، تم تعديل "لائحة التسجيل والترخيص للمدارس الخاصة والدولية لعام 2015،" مما يشترط أن يتلقى جميع معلمي المدارس الخاصة البالغ عددهم 37,000 رواتبهم إلكترونياً من خلال التحويلات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية.[64]

المشاركة السياسية

ركزت الحركة بشكل كبير على العمل الخيري في البداية، تأثر خطابها بشدة بالمناخ السياسي الخارجي بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي. كما أدى نشاط النساء داخل الحركة النسائية الأردنية ومطالبتهن بالحقوق السياسية الكاملة للمرأة إلى تمهيد الطريق لمشاركة المرأة في الحياة السياسية اليوم ومن نقاط التحول الرئيسية التي نتجت عن نشاط الحركات في السنوات الأولى ما يلي:

- بعد أن وقعت النساء على عرائض ونظمن مظاهرات تطالب بحق المرأة في التصويت، مُنحت المرأة المتعلمة حق التصويت في عام 1955 (كان على المرأة أن تحصل على مستوى التعليم الابتدائي/الأساسي كي تتمكن من التصويت، وهو شرط لا ينطبق على الرجال). وأطلقت المجموعات النسائية حملة واسعة للمطالبة بالاقتراع لجميع النساء وحق المرأة في الترشح للانتخابات.
- بما أن القانون لم يمنح حق التصويت سوى للنساء المتعلمات، فقد عملت الحركة النسائية الأردنية على خفض معدلات الأمية بين النساء بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لتمكينهن من ممارسة حقوقهن السياسية.
- حصلت المرأة على الحق في الترشح للانتخابات عام 1974 لكنها لم تستطع القيام بذلك حتى عام 1989 عندما تم رفع الأحكام العرفية.
- صدر قانون الأحزاب السياسية الذي منح المرأة حق المشاركة في الأحزاب السياسية عام 1989.
- تم تعديل قانون الانتخابات لخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة مما رفع نسبة مشاركة النساء في التصويت عام 2001.
- بين عامي 1989 و2003، تم انتخاب أو تعيين عدد قليل جداً من النساء في مجلسي النواب والأعيان. ونتيجة لمناصرة الحركة النسائية الأردنية وبدعم من مطالبة الأمم المتحدة بتخصيص 30% على الأقل من المقاعد البرلمانية للنساء، أدخلت الحكومة نظام الكوتا في عام 2003، مع تخصيص 6 مقاعد للنساء.[65] ارتفع هذا العدد إلى 12 مقعداً في عام 2010، وإلى 15 مقعداً في عام 2012.

يلخص الجدول التالي التحولات الرئيسية في المشاركة السياسية للمرأة وتأثير الحركة النسائية الأردنية في هذا الصدد.

الجدول 1 - التحولات الرئيسية في المشاركة السياسية للمرأة

1940s	• تأسيس جمعية التضامن الاجتماعي النسائي عام 1944 والاتحاد النسائي الأردني عام 1945، ركزت المنظمتين على العمل الخيري. • بعد النكبة عام 1948 شهد الأردن نمواً في شعبية الأحزاب الأيديولوجية والحركة الوطنية الأردنية.
1951	• تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم ودعم الأنشطة التطوعية والتجمعات والمنظمات في الأردن. • تم إقرار الدستور الأردني عام 1952 الذي يكفل حقوق المواطن الأردني في حرية التعبير والصحافة وحق تكوين الجمعيات والتجمعات.
1954	• تأسيس اتحاد المرأة العربية بقيادة إميلي بشارات وركز على العمل الخيري والعمل الإجتماعي كما قاد حملات للمطالبة بحق المرأة في التصويت.
1955	• بعد أن وقعت النساء على عرائض ونظمت مظاهرات تطالب بحق المرأة في التصويت ، تم منح النساء المتعلمات فقط حق التصويت. (كان على النساء أن يحصلن على مستوى تعليمي ابتدائي حتى يصوتن وهو شرط لا ينطبق على الرجال). • أطلقت مجموعات نسائية حملة واسعة تطلب بحق التصويت والترشح لجميع النساء.
1957	• تم سن الأحكام العرفية مما أدى إلى توقف النشاط السياسي للمرأة والحركة الشعبية. • إغلاق اتحاد المرأة العربية.
1960	• صدر قانون الانتخابات لعام 1960 الذي ينص على أن الأردنيين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 20 سنة هم فقط من يحق لهم التصويت.
1967	كانت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 حدثًا سياسيًا آخر دفع المرأة الأردنية للمشاركة في النضال السياسي القومي. تظاهرت النساء بالآلاف ضد الاحتلال الإسرائيلي. اندفعت العديد من النساء للعمل العام وتقديم الإغاثة الطارئة للاجئين الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال الإسرائيلي.
1970	جاء تأسيس جمعية النساء العربيات للتعبير عن جهود النساء السياسيات وعضوات الأحزاب السياسية للمساهمة في تعزيز الحقوق المساوية للنساء وحقوقهن في الميدان السياسي بالذات.
1974	• إعادة تأسيس اتحاد المرأة العربية باسم جديد الاتحاد النسائي في الأردن. • تعديل قانون الانتخاب لمنح حق النساء المشاركة والترشح في الانتخابات.
1981	• إغلاق الاتحاد النسائي في الأردن بسبب مشاركته في الأحداث السياسية، أُعيد تأسيسه في عام 1983 لكنه ظل مجمداً حتى عام1989 • تأسيس الاتحاد النسائي الأردني العام.
1989	• إلغاء الأحكام العرفية. • ترشحت المرأة للانتخابات البرلمانية فيما اعتبرت أكثر الانتخابات حرية في الأردن على الإطلاق.
1992	• إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (JNCW). • المصادقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
2001	• تعديل قانون الانتخاب لخفض سن الاقتراع إلى 18 عام مما رفع نسبة النساء في التصويت وزيادة المشاركة السياسية للمرأة.
2003	• وضع نظام الكوتا بتخصيص 6 مقاعد للنساء في مجلس النواب، عبر تعليمات ملحقة بقانون الانتخاب.
2010	• تعديل نظام الكوتا بزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 12 مقعد.
2012	• تخصيص 15 مقعد للنساء في البرلمان عبر تعليمات ملحقة بقانون الانتخاب .
2016	• زادت نسبة تمثيل النساء في البرلمان الأردني الثامن عشر إلى 15.4% حيث تم انتخاب 20 سيدة. تراجع عدد النساء المنتخبات في المجلس التاسع عشر عام 2020 إلى 15 سيدة عبر نظام الكوتا، فقط.

المصادر:

Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change; Massad, J. (2001), The Making of the National Identity in Jordan.; Pratt, N. (2015), A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989

الحقوق المدنية والرعاية الاجتماعية

شكّل منح المرأة حقوقها المدنية الكاملة أمراً محورياً كذلك بالنسبة للحركة النسائية الأردنية، حيث لا يمكن للمرأة المشاركة بشكل كامل في المجتمع إذا لم تتمتع بحقوق مدنية وحماية متساوية. وهكذا، عملت العديد من المجموعات النسائية والنشطاء والمنظمات على قضايا مختلفة على مر السنين، بما في ذلك قضايا الجنسية والأحوال الشخصية، والتنقل، والعنف، وغيرها.

مسائل الأحوال الشخصية

دأبت الحركة النسائية الأردنية على مدار سنوات على الدعوة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الأردن. وفي أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، ناشد اتحاد النساء العربيات بتعديل القانون لإلغاء حق تعدد الزوجات.[66] ولاحقاً، في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أطلق اتحاد المرأة الأردنية حملة إقليمية لإصلاح قانون الأسرة من خلال بدء محادثات مع مصر وفلسطين ولبنان لمناقشة ما يحتاج الإصلاح إلى معالجته. كما عقدت منظمات أخرى ورش عمل ونفذت حملات إعلامية للتوعية بالتمييز المتأصل في القانون. وفي عام 2010، تم تعديل قانون الأحوال الشخصية، في عملية قادتها دائرة قاضي القضاة، والتي شعرت بعض المنظمات النسائية أنها مستبعدة منها. ففي حين أن التغييرات التي أدخلت في عام 2010 كانت مهمة، إلا أنها لم تحقق المساواة أو تلبي مطالب الحركة النسائية الأردنية.[67]

في عام 2019، أدخِلت عدة تعديلات على قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق باختبار الحمض النووي DNA وحقوق الحضانة. مع ذلك، لم يستجب البرلمان للعديد من مطالب الحركة النسائية الأردنية، بما فيها رفع سن الزواج من 15 إلى اتمام سن 16. ونتيجة لذلك، تستمر الحركة النسائية الأردنية في الدعوة لتعديل قانون الأحوال الشخصية لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في الأردن.

الجنسية

وضعت أول قوانين للجنسية في الأردن في عام 1929، مقتدية بذلك بقوانين الجنسية البريطانية التي استندت إلى مفهوم الأبوة. فبموجب القانون البريطاني، لا يُسمح للنساء بنقل الجنسية إلى أطفالهن، بل يفقدنها إذا تزوجن من رجال غير أردنيين، وهو أمر لا ينطبق على الرجال الأردنيين. وبما أن القانون الأردني يشابه القانون البريطاني في هذا الشأن، فقد ميز بشكل كبير ضد المرأة الأردنية. واستمر تجريد المرأة الأردنية من الجنسية إذا تزوجت من غير أردني حتى عام 1987، ولا يمكنها منح الجنسية الأردنية لأبنائها. ورداً على الضغط الذي مارسته الجماعات النسائية، تم تعديل القانون في عام 1987 بحيث سمح للمرأة الأردنية بالاحتفاظ بجنسيتها إذا تزوجت من أجنبي. ظل التمييز بين الجنسين في المواطنة مشكلة ولا يزال من أبرز قضايا المرأة في الأردن اليوم[68] .

قامت مجموعات ونشطاء المجتمع المدني على مدى سنوات بالعديد من الحملات المطالبة بالمساواة في قانون الجنسية. ومن بين هؤلاء "أمي أردنية وجنسيتها حق لي" التي أسستها نعمة حباشنة التي كانت من الضحايا هذا التمييز، و"جنسيتي حق لعائلتي."[3] وفي عام 2014، واستجابة لمطالب الحركات الحقوقية الذين رفعوا تقارير الظل إلى مجلس حقوق الإنسان ومن بينها جمعية النساء العربيات واستجابة

[3] تألف التحالف من 12 منظمة مجتمع مدني و18 فرداً. ينتمي الأعضاء إلى خلفيات متنوعة وعملوا على تعزيز جهودهم بهدف منح المرأة الأردنية المتزوجة من غير الأردني الحق في منح جنسيتها لزوجها وأطفالها. وقد دعا التحالف إلى سلسلة من التعديلات الدستورية والتشريعية التي تدعم وتحمي المساواة بين الجنسين في الأردن. أطلق التحالف في 17 فبراير 2013 تحت اسم "جنسيتي حق اعائلتي."

لمفاوضات مع كتلة تشريعية برلمانية تطالب بحقوق مدنية لأبناء الأردنيات، منحت الحكومة امتيازات (مزايا) لأبناء الأردنيات من آباء غير أردنيين. تشمل الامتيازات الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والتوظيف، والإذن بالتملك والاستثمار، بالإضافة إلى إصدار رخصة القيادة، ويتم منح هذه المزايا بشرط أن تكون الأم مقيمة في الأردن لمدة 5 سنوات.[69]

الحق في التنقل والسفر

استجابة لمطالب الحركة النسائية برفع التحفظات التي رافقت المصادقة على اتفاقية سيداو، فقد تم رفع التحفظ عن المادة 15 الخاصة بحرية التنقل والسفر للنساء حيث لم تكن الزوجة الأردنية قبل عام 2013 قادرة على الحصول على جواز سفر منفصل بدون إذن كتابي من زوجها وكذلك البنت من والدها أو ولي أمرها. وهذا يتعارض بشكل مباشر مع حق المرأة الدستوري في التنقل وحرية اختيار محل إقامتها،[70] إلى أن تم رفع التحفظ عن المادة الخامسة عشرة وتعديل قانون الجوازات وإلغاء المادة (12) منه المتعلقة بحرية التنقل.[71]

دور إيواء للنساء المعرضات لخطر العنف

بعد سنوات من جهود كسب التأييد والمناصرة، صدرت الأنظمة الخاصة بتأسيس دور إيواء النساء المعرضات للخطر في عام 2016 لمعالجة وضع النساء رهن التوقيف الإداري. تم إنشاء دور إيواء مثل دار آمنة التي تم افتتاحها في عام 2018 لضمان الحماية والإيواء المؤقت للنساء المعرضات لخطر العنف من أفراد أسرهن. تقدم المآوي خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى الحد من ممارسة الاحتجاز الإداري للنساء.[72]

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960

حتى وقت قريب جداً، كان قانون العقوبات الأردني "يسمح للرجال بقدر كبير من التساهل في العقوبة على الجرائم المرتكبة ضد المرأة." وفي عام 2017، أي بعد 20 عاماً من كسب التأييد والحملات من قبل الحركة النسائية ، تم إدخال تعديلات مهمة على القانون، من بينها إلغاء المادة (308)، التي صاغها "قانون الاغتصاب،" والتي تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة إذا تزوجوا ضحيتهم لمدة لا تقل عن ثلاث إلى خمس سنوات، وتعديل المادة (98) بحيث لا يستفيد الجاني الذي يرتكب جريمة في نوبة غضب من الظروف المخففة إذا كانت الضحية أنثى.[73] جاءت هذه التعديلات المحورية في أعقاب العديد من جهود الحملات على مر السنين، بما في ذلك برامج كسب التأييد والتوعية من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني، وآخرها حملة "قتل النساء" في عام 2016، والحملات عبر الإنترنت باستخدام الهاشتاغ "#إلغاء_المادة_308،" والاعتصامات التي نُظمت خارج مجلس النواب ووجود المجموعات النسائية والناشطات في شرفات مجلس النواب خلال النقاش حول القانون.[74]

بالإضافة إلى ذلك، من بين التعديلات الهامة للقانون إدراج المادة (306) كإجراء لمنع التحرش الجنسي. تحدد المادة عقوبة "أي شخص يقوم بفعل غير لائق أو يدلي بأي عبارات أو إيماءات غير أخلاقية، بالكلمات، أو الأفعال، أو الحركات، أو الإيماءات، أو التلميح، بأي وسيلة [...]." بينما لا تعرف المادة أو تذكر صراحة "التحرش الجنسي،" في خطوة واحدة نحو تجريم الأفعال التي يشكلها.[75]

علاوة على ذلك، تم تعديل المادة (62) من القانون، حيث أعطت الأم الحق في الموافقة على الجراحة والعلاج الطبي لأطفالها، وهو حق كان في الأصل محفوظاً لولي أمر الطفل.[76]

جهود التوعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي

على مر السنين، كانت هناك جهود لا حصر لها، بما في ذلك ورش العمل وحملات التوعية عبر الإنترنت والبرامج المجتمعية للتوعية بشأن قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيره على المرأة والأسرة والمجتمع. ومن الأمثلة على ذلك شبكة شمعة، التي تأسست عام 2007، كوسيلة لتوحيد جهود الأفراد والمنظمات التي تعمل على مكافحة العنف ضد المرأة. فمنذ إطلاقها، عملت شبكة شمعة على العديد من الحملات مع المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني، بما في ذلك "لا للعنف ضد المرأة،" و"لساتها صغيرة،" و "معاً ضد العنف." وعلى غرار العمل الذي تقوم به هذه الشبكة، تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني بلا كلل على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال المساعدة القانونية وخدمات الحماية وحملات التوعية وكسب التأييد.[77]

> **الحراك خلق وعي وكسر "التابو"، ما لم نتمكن من الحديث عنه قبل 20 عاما يمكننا التحدث عنه اليوم ... إذا نظرنا الى قرارات المحاكم بجرائم قتل النساء بآخر 10سنوات، أصبح تخفيض العقوبة أقل بكثير مع انه لم يتم تعديل القانون ولكن خلق الحراك وعي عند القضاء وأصبح هناك تشديد. أصبح القاضي يفكر 100مرة قبل تخفيض العقوبة. (سلمى النمس)**

المبادئ التوجيهية حول الحماية من العنف والتحرش في مكان العمل

في عام 2020، اعتمدت وزارة العمل نموذجاً للحماية من العنف والتحرش والتمييز في مكان العمل. يحدد النموذج أفضل الممارسات لمساعدة أرباب العمل في القطاع الخاص في الأردن على تطوير سياساتهم المتعلقة بالعنف والتحرش والتمييز. تم وضع المبادئ التوجيهية بالشراكة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف خلق بيئة عمل داعمة وآمنة للعاملين فيها، ورفع مستوى الوعي بمفهوم العنف والتحرش، وتأكيد سياسة عدم التسامح المطلق تجاه العنف والتحرش وتحديد الوسائل المتاحة للعاملين للإبلاغ عن حالات العنف و / أو التحرش.

قانون الحماية من العنف الأسري

ضمن الجهود التي بذلها المجلس الوطني لشؤون الأسرة (NCFA)، أُدخلت عدة تعديلات على قانون الحماية من العنف الأسري عام 2017 لمعالجة بعض الثغرات في القانون الذي صدر عام 2008 وكان القانون الأول في الدول العربية، حيث تضمنت هذه التعديلات التوسع في تعريف الأسرة وأفراد الأسرة، وإلزام مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التلبيغ عن حالات العنف الأسري ضد اليافعين أو فاقدي الأهلية القانونية أو ناقصيها ومن يملكون قدرات قانونية محدودة أو لا يملكونها. إضافة إلى ذلك، تم توحيد الأنظمة المتعلقة بالتبليغ، والموافقة،وتسوية النزاعات.[78]

شبكة مساواة

تأسست شبكة مساواة عام 2005 كمظلة تضم حالياً 106جمعيات نسائية من المجتمعات المحلية من مختلف محافظات الأردن، يتم إدارة الشبكة من قبل جمعية النساء العربيات في الأردن عن طريق مجلس يضم 12 منسقة تمثل 12 محافظة أردنية بحيث تكون كل منسقة مسؤولة عن ربط أعضاء المنظمات والجمعيات في كل محافظة مع المركز والتحرك نحو توحيد جميع المحافظات من خلال نشاطات مشتركة. تهدف شبكة مساواة إلى المساهمة في النهوض بالمرأة الأردنية وبمكانتها في المجتمع من خلال تعزيز دور منظمات المجتمع المدني النسائية في المحافظات وتعمل على زيادة مشاركة المرأة في مجتمعها وتراقب تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية سيداو.

انضميت لشبكة مساواة ب 2007.. قامت مساواة بعقد تدريبات تم تزويدها للجمعية من مدربين متخصصين ذوي كفاءة عالية وتطبيق ذلك في العقبة من خلال ندوات ثقافية وتوعوية على الناحية السياسية والاقتصادية والقانونية. تم العمل على مواضيع عديدة من ضمنها التحرش الجنسي، الكوتا، المادة 308المتعلقة بالاغتصاب ومن ثم قانون الأحوال الشخصية والميراث. (شادية الروسان)

ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد الملرأة

تمّ تأسيس الائتلاف في عام 2014 ويضم برلمانيات من غرفتي التشريع من البلدان العربية المشاركة في جامعة الدول العربية. ويهدف إلى تطوير الإطار التشريعي لمناهضة العنف ضد المرأة في الدول العربية وتنسيق الجهود في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة على المستوى الوطني والاقليمي. يعد الائتلاف أول مبادرة من نوعها تجمع بين النساء في البرلمانات العربية اللواتي يشاركن في اقتراح ووضع التشريعات وتعديلها بشكل يكفل الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة المنتشرة في العديد من المجتمعات وتشكل واحدة من التحديات المهمة التي تواجه الهيئات النسائية وجمعيات حقوق الانسان.

إئتلاف الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

بمبادرة من جمعية النساء العربيات، تشكل ائتلاف الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة من القيادات النسائية في المواقع السياسية وممثلات عن المجتمع المدني للمطالبة بحسن تطبيق التزامات الأردن تجاه غايات الهدف الخامس الذي ينص على المساواة وتمكين جميع النساء والفتيات بحلول عام 2030، حسب ما ورد في أجندة هيئة الأمم المتحدة العالمية 2030. يركز الائتلاف على إنهاء القوانين التمييزية ضد النساء في الأردن ومكافحة العنف ضد النساء.

التحديات

واجهت الحركة النسائية الأردنية ولا تزال تواجه عدداً من العقبات التي تؤثر بطبيعتها على نشاطها وتطورها. وتشمل هذه العقبات عوامل خارجية مثل المناخ السياسي، والبيئة القانونية والهيكلية التي تعمل فيها والبيئة الاجتماعية المحيطة بها، والتي هي في الأساس ذكورية أبوية. وهناك عوامل أخرى داخلية كالتحديات المتعلقة بالتنظيم وتوافر الموارد.

النظام الذكوري السلطوي

تظهر الأبحاث أن هناك عدة أسباب جذرية للنظام الأبوي الذكوري في الأردن. أولاً، إن جانب عدم المساواة بين الجنسين متأصل في القانون، حيث لا تزال المرأة تواجه التمييز في الجنسية، ومسائل الأحوال الشخصية، والتمثيل السياسي، والوصول إلى الموارد. ثانياً، يتم إعادة دمج النظام الأبوي الذكوري وإعادة إنتاجه في المجتمع من خلال عدة آليات، بما فيها التعليم والإعلام والتعاليم الدينية غير الدقيقة (الفتاوى). ثالثاً، أصوات النساء في معظم الحالات غائبة عن عمليات صنع القرار في المؤسسات الإسلامية والمسيحية التي تنظم شؤون الأحوال الشخصية، وهذا يعني أن قضايا المرأة اليومية تقع حصرياً في أيدي الرجال.[79] وبينما يمكن أن يؤدي ممارسة الضغط وكسب التأييد إلى تعديل تشريعي، فإن "التغيير الاجتماعي هو أحد أصعب وأبطأ المهام التي قد تحاول أي جهة فاعلة اجتماعية تحقيقها،"[80] مما يجعل عمل الحركة النسائية الأردنية صعباً بشكل متزايد في نظام يغلب عليه الطابع الأبوي الذكوري.

> **لما نتحدث عن أي جهد ثقافي تنموي حقيقي بحيث يحدث فرق نجد عليه حد ومقاومة. على سبيل المثال رواد التنمية مؤسسة تعمل بجبل النظيف على مستوى الأحياء وبتعمل بمجال ثقافي اجتماعي تعليمي ومع ذلك تمت مهاجمتهم وشيطنتهم.. كانوا يخططوا العمل على مكتبات بالمدارس للأطفال وشكلت وزارة التربية لجنة لمراجعة الكتب وبعض الكتب تم رفضها من اللجنة للأنها تحتوي على الكثير من الخيال، يعني لا أحد يتصدى للجهل المؤسسي والذكورية. (أ.هديل عبدالعزيز)**

وفي الوقت الذي تمكنت فيه النساء من الوصول إلى المناصب السياسية، لا تؤمن جميع النساء في السلطة بالمساواة بين الجنسين. وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك كان عندما رفضت اثنتان من أصل ست عضوات في البرلمان التعديلات المقترحة على المادة (340) من قانون العقوبات والتعديلات على قانون الأحوال الشخصية التي تمنح المرأة الحق في "الخلع" في عام 2003.[81] كذلك أظهرت دراسة حديثة أجريت عام 2017 حول تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجلس النواب الثامن عشر، أن 59.3% من الأعضاء يعتقدون أن الرجال والنساء متساوون في القوانين والأنظمة الوطنية، مما يشير بوضوح إلى الافتقار إلى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.[82].

> **فيما يتعلق بالجانب السياسي في تراجع حتى بالفكر .اليوم إذا أردنا أن نأخذ بعض رموز من يمكن اعتبارهن سياسيات هناك هشاشة وهذا يُربط بالنقاش بما يقدم من برامج ودورات تدريبية للمشاركة السياسية. السياسة لا تحتاج لدورة تدريبية، السياسة عقيدة. فيما يتعلق بإنجازات سياسية أنا لا أنظر على الأرقام، صحيح التمثيل بكل مكونات المشاركة السياسية اليوم عدداً أكبر لكن المضمون هش. (ديما كرادشة)**

تقليص المساحات المدنية

كما تم توضيحه سابقاً، منذ منتصف التسعينيات، بدأ تأطير قضايا المرأة على أنها قضايا تنموية وفصلها ببطء عن القضايا السياسية. بدأت العديد من المنظمات في التسجيل و تم الضغط على بعضها للتسجيل في وزارة التنمية الاجتماعية بدلاً من وزارة الداخلية. تخضع

هذه المنظمات الآن لقانون الجمعيات رقم (51) لعام 2008. يحد القانون بوضوح من انخراط المجتمع المدني في العمل السياسي (المادة 3)، ويجعل من الصعب على الائتلافات والتحالفات التشكيل أو التسجيل بسبب الأحكام الغامضة في القانون ويفرض العديد من الشروط على منظمات المجتمع المدني من حيث التسجيل والتجمع والوصول إلى التمويل.[83]

بالإضافة إلى ذلك، فإن حرية التجمع والتعبير للأفراد والنشطاء الذين يعملون بشكل غير رسمي مقيدة كذلك بعدة قوانين، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية وقانون النشر والمطبوعات وقانون الوصول إلى المعلومات وقانون التجمعات العامة. ووفقاً للمركز الوطني لحقوق الإنسان، تم توجيه تهم إلى 1,821 صحفياً وناشطاً واعتقال 161 آخرين في عام 2018، بناءً على التعريف الفضفاض لجريمة خطاب الكراهية.[84]

التنظيم والخطاب

تظهر نتائج البحث الحالي وكذلك الأبحاث السابقة أن هناك نقصاً في التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في الحركة النسائية الأردنية، مما يؤثر على قوة وتأثير الحركة. ففي حين أن العديد من الائتلافات والشبكات كانت قد تشكلت على مر السنين إلا أن الجهود لا تزال مشتتة في معظمها. وقد أعربت بعض المشاركات في البحث عن أن هذا التشتت هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الحركة اليوم، بينما أقرّ آخرون بأن الافتقار إلى التنسيق يرجع في جزء منه إلى البيئة التشغيلية والهيكلية (التسجيل والتمويل الأجنبي والتشريعات التي تحكم المجتمع المدني).

وثمة تحدٍ آخر ناقشته المشاركات في البحث وهو عدم توحيد رسائل وخطاب الحركة النسائية الأردنية. تتباين مطالب المنظمات داخل الحركة النسائية الأردنية، حيث تهدف بعضها إلى تحقيق المساواة الكاملة، بينما تقوم أخرى بتقديم التنازلات لتحقيق المزيد من النجاح -وإن كانت نجاحات صغيرة- لتحسين وضع المرأة في المجتمع.

> **المهادنة في بعض الأماكن تضعف القضية، في بعض الأحيان يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها. كمنظمات معنية بتنمية الأردن يجب علينا أن تصيغ أولويات مشتركة وأن نبني على ما هو موجود ولا نعيد اختراع العجلة فهي موجودة، تنسيق العمل أيضا وتغيير الخطاب بشكل واضح وصريح وتحميل الناس مسؤولياتها . (آمنة الحلوة)**

التغريب والتمويل الخارجي والقوى المعارضة

من المشكلات الرئيسية الأخرى التي تؤثر على الحركة النسائية الأردنية هي أن الكثيرين يعتبرون الحركة "انعكاساً لإيديولوجيات الحركة النسوية الغربية". إن تحويل الحركة إلى منظمات غير حكومية واعتماها على التمويل الأجنبي وضع الحركة في إطار غربي في نظر العديد من الأفراد والجماعات الذين يشككون في شرعية الحركة النسائية.

في حين ينتقد البعض الحركة النسائية بكونها "موجهة من قِبل المانحين،" وضّحت العديدات أن هذا الأمر لا ينطبق حصراً على الحركة النسائية الأردنية وركّزت أخريات على أن قدرتها على الحصول على التمويل الأجنبي للقضايا الوطنية ليس بالضرورة أمراً سلبياً، على عكس التصوّر العام.

قصة التمويل هذه قصة أيضاً تخضع للقوانين الأردنية ليست اختراعاً خلقته المنظمات النسوية، فلماذا يتم إلصاقه بالمنظمات النسوية في حين انه حتى الدولة بكل أجهزتها والحكومة تلجأ للتمويل وللمساعدات الخارجية؟ فلماذا يعتبر سُبة واتهامات بالتخوين إذا كان فقط متعلق بالمرأة؟ (وفاء بني مصطفى)

أنا لدي ممول ولدي مشروع وقضية كبيرة اسمها "الرعاية والحضانات" وفي اليوم نساء صاحبات حضانات غارمات وكل يوم بتصلوا بي يوريدون مساعدات ودعم وفي لجنة أوجدناها بالضمان، هل هذا كله برامج ممولة؟ لأ طبعاً هذا خارج وقتي وعلى حساب صحتي لكن لا تزال المنظمات الدولية لديهم أثر علينا ... هذا شيء سياسي ممنهج . (رندة نفاع)

الإدماج والإقصاء

ومن الانتقادات الأخرى التي عادة ما تواجه الحركة النسائية الأردنية هي كونها نخبوية في منهجها ومنفصلة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع. قامت بعض المشاركات في البحث بتسليط الضوء على عدم إدماج المنظمات الشعبية، بينما عارضته أخريات أوضحن أن القضايا التي تعمل عليها المنظمات النسائية هي في الواقع "قضايا مجتمعية" بما في ذلك العنف ضد المرأة، وزواج الأطفال، والتمكين الاقتصادي للمرأة، إلخ. في حين ترى أخريات بأنه على أهمية الحديث عن هذه القضيا لكنها لا تستعرض أشكالها ومسبباتها بشكل عميق وأنها تركز على الأسباب ضمن الحيز الخاص من دون الحديث عن المشاكل البنيوية التي تواجه النساء الأردنيات -والتي تشترك فيها مع بقية أفراد المجتمع- مما قد يضعف فاعلية البرامج التي تعمل عليها هذه المنظمات.

نقص التمويل

منظمات المجتمع المدني العاملة ضمن الحركة النسائية الأردنية، كغيرها من منظمات المجتمع المدني في الأردن، تواجه تحديات متزايدة في الحصول على التمويل لأنشطتها. يرجع هذا الأمر لعدة أسباب منها ازدياد التنافس بين منظمات المجتمع المدني، وقدرة المنظمات ذات القدرات التنظيمية العالية على تقديم طلبات التمويل والحصول عليه، وتراجع المناخ الاقتصادي العام والتأثير على الممولين المحتملين مثل القطاع الخاص، إضافة إلى تقييد البيئة القانونية مما يفرض قيوداً على التمويل القادم من الخارج. يؤثر نقص التمويل بشكل كبير ومباشر ليس على استدامة المنظمات العاملة على قضايا المرأة فحسب، بل أيضاً على قدرتها على تنسيق وتعزيز الجهود.

المنظمات النسائية أصبحت تشعر بحالة شلل إن لم يكن هناك تمويل خارجي. فليس هناك نشاط تنموي ذاتي محلي مما يقلل من مستوى الابداع الذاتي في التنمية المحلية. (آمنة خصاونة)

غياب الإرادة السياسية رفيعة المستوى

أخيراً، من ضمن أهم التحديات التي واجهت الحركة النسائية الأردنية في الماضي وتواجهها في الحاضر هي الحاجة لوجود إرادة سياسية رفيعة المستوى لإحداث تغيير حقيقي. وكما سبق إيضاحه، أصدر الملك الحسين مرسوماً لتعديل القانون لمنح المرأة حق التصويت في سبعينيات القرن الماضي. في حين يتوجب على الإصلاح القانوني أن يمرّ بعدة قنوات في كثير من الحالات، إلا أن هذا يكون ممكناً فقط في حال وجود إرادة سياسية رفيعة المستوى، وفي كثير من الحالات يتم تحفيزها بالضغط الواقع على الأردن للوفاء بالتزاماته الدولية. ذكرت نوال حشيشو في كتابها "إن حصول المرأة على حقوقها لا يمكن الوصول إليه بدون مشاركة فاعلة من رجال يؤمنون بهذه الحقوق،

كما لن يتم ذلك إلا بإرادة سياسية جادة في عملية التغيير نحو مجتمع العدالة والمساواة، والانتقال من القيم الموروثة للعقلية الذكورية والأبوية."[85] وذكرت سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مثالاً على ذلك:

"لم تكن الحكومة مستجيبة لنا بالغاء المادة 308.. لما اتت اللجنة الملكية وأصبح هناك تحرك فعلاً استجابوا.. نفس الحكومة التي كانت رافضة إلغاء 308 قامت برفعها لمجلس النواب عندما أصدر القرار من اللجنة الملكية . "

الخلاصة

نشطت الحركة النسائية الأردنية منذ منتصف القرن العشرين وشهدت عدة تحولات على خلفية التحولات السياسية الكبرى. بدأت الحركة بالعمل الخيري في الأربعينيات ثم انتقلت إلى النشاط السياسي في الخمسينيات ومن بعدها إلى العمل التنموي في التسعينيات عندما بدأ تأطير قضايا المرأة على أنها قضايا تنموية. أدى التحول الأخير إلى تغيير الهيكل الذي تعمل فيه الحركة النسائية الأردنية؛ بينما تضم الحركة جهودًا من قبل الناشطين الأفراد والحركات المختلفة فإن غالبية أعضاء الحركة هي من منظمات المجتمع المدني المسجلة التي تركز على حقوق المرأة.

على مر السنين، حققت الحركة النسائية العديد من الإنجازات على المستويات التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولعل من أبرز الإنجازات الدعوة لإلغاء القوانين التمييزية التي تؤثر على وضع المرأة ورفاهيتها. من خلال آليات المناصرة المحلية والدولية وحملات التوعية عملت الحركة النسائية الأردنية ولا تزال تعمل على تسليط الضوء على أهمية النهوض بحقوق المرأة ورفع وعي المجتمع بالعديد من القضايا التي تؤثر على النساء في الأردن.

بينما يركز البحث الحالي والأبحاث السابقة على أهمية العمل السياسي لإحداث أي تغيير فإن نتائج البحث تشير أيضاً إلى أهمية على التعليم والعمل التربوي للتنوير وإثارة الوعي في نشر مفاهيم المساوة والعدالة الاجتماعية . تشير نتائج البحث كذلك بأن أهم الإنجازات التي حققتها الحركة النسائية كانت مبنية على التحالفات وحشد الموارد بين منظمات المجتمع المدني والناشطون المستقلون والبناء على الجوامع المشتركة لصالح النساء من أجل إحداث تغيير حقيقي طويل الأمد.

كما تم توضيحه سابقاً تشير النتائج إلى مجموعة من التحديات التي لا تزال تواجه الحركة النسائية في الأردن خصوصاً فيما يتعلق بالسياسات والهياكل الإدارية ففي حين تخضع كافة المنظمات النسائية إلى قانون الجمعيات الذي يحد من الانخراط في العمل السياسي، يواجه الأفراد والناشطون في الأردن مزيداً من القيود التي تحد من حرية التعبير بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية وقانون النشر والمطبوعات وقانون الوصول إلى المعلومات وقانون التجمعات العامة.

للمضي قدمًا، توصي بعض المشاركات في البحث بأهمية تضمين نهج التنظيمات المجتمعية في الطريقة التي تعمل بها الحركة وتزويد صاحبات الحقوق - النساء أنفسهن - بالموارد والدعم لقيادة جهود المناصرة التي تهمهن. وتوصي أخريات بأهمية معالجة الهياكل التنظيمية والبنيوية التي تحد الحركة من الانخراط في النشاط السياسي، وإبراز أهمية العمل السياسي لإلغاء هياكل السلطة الأبوية وتغيير موازين القوة.

وكذلك توصلت غالبية المشاركات في هذا البحث إلى أهمية تشجيع الجيل الشاب على الانضمام للحركة النسائية والانخراط الفاعل فيها وإتاحة المساحة لهن لطرح وجهات نظرهن وتصوراتهن حول مستقبل الحركة النسائية وتحديد أولوياتها بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية التي يمر فيها الأردن.

الملحق 1 – قائمة بأسماء الخبيرات الذين تمت مقابلتهم

أسماء المشاركات	
د. أمل الصباغ	أكاديمية والأمينة العامة السابقة للجنة الوطنية لشؤون المرأة
آمنة الحلوة	ناشطة ومديرة إقليمية لشبكة كرامة
آمنة الخصاونة	مديرة مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة
آمنة الزعبي	رئيسة اتحاد المرأة الأردنية
د. ديما كرادشة	باحثة ورئيسة جمعية بناء الجسور
رنا الحسيني	صحفية وناشطة
رندة قصوص	رئيسة جمعية النساء العربيات
رندة نفاع	ناشطة وعضو مؤسس في منظمة صداقة
د. سارة عبابنة	أكاديمية وباحثة في مركز الدراسات الاستراتيجية
ستيلا هلسة	ناشطة وعضو في جمعية النساء العربيات
د. سلمى النمس	الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة
سهر العالول	ناشطة وعضو مؤسس في منظمة صداقة
سهيلة الهلوان	ناشطة وعضو مؤسس في جمعية النساء العربيات
شادية الروسان	رئيسة جمعية نساء الساحل وعضو شبكة مساواة
عبلة أبو علبة	الأمينة العامة لحزب الشعب الديمقراطي وبرلمانية سابقة
د. عبير دبابنة	أكاديمية ومفوضة في الهيئة المستقلة للانتخابات
د. فادية عبد الهادي	أكاديمية وتربوية
أ. ليلى نفاع	مديرة البرامج وعضو مؤسس في جمعية النساء العربيات
مي منصور	ناشطة وعضو في مؤسسة صداقة
نوال حشيشو كمال	تربوية ورئيسة جمعية نساء من أجل القدس
الأستاذة هديل عبد العزيز	المديرة التنفيذية لمركز العدل للمساعدة القانونية
أ. هيفاء البشير	المديرة العامة لمنتدى الرواد الكبار الثقافي
النائب وفاء بني مصطفى	محامية وبرلمانية سابقة

المراجع

[1] Tuttle, L. 1986, Encyclopedia of Feminism. Essex: Longman Group. P.361 (Cited in Sabbagh, A. (2006) *A Critical Assessment of NWMs: The Case of Jordan.* Study for the European Commission for the Project on the Role of Women in Economic Life in the Mediterranean; Ababneh, S. (2021), "The Time to Question, Rethink and Popularize the Notion of 'Women's Issues': Lessons from Jordan's Popular and Labor Movements from 2006 to Now. *Journal of International Women's Studies*, 21 (1), 271-288.)

[2] Ababneh, S. (2021), "The Time to Question, Rethink and Popularize the Notion of 'Women's Issues': Lessons from Jordan's Popular and Labor Movements from 2006 to Now. *Journal of International Women's Studies*, 21 (1), 271-288. P.273

[3] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2019)، التميز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

[4] Pratt, N. (2015), A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989, 7iber

[5] Pratt, N. (2015), A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989, 7iber

[6] Pratt, N. (2015), A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989, 7iber

[7] سهير التل (2008)، تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008

[8] سهير التل(2014) تاريخ الحركة النسائية

Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[9] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[10] سهير التل (2008)، تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008

[11] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[12] جمال الشلبي وطارق الأسعد، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، 2012.

[13] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[14] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis.

[15] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis.

[16] خالد محسن، *الانتخابات ضمن النظام الانتخابي القانوني الأردني: دراسة مقارنة (الأردن، بريطانيا، ألمانيا)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.*

[17] [17] Pratt, N. (2015), A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989, 7iber

[18] سهير التل (2008)، تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008

Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. [19] University of Leicester. Thesis.

[20] Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis.

[21] عبلة أبو علبة، نحو مراجعة جادة لمقررات المؤتمرات العالمية الأربعة للمرأة 1975-1995 (2020)

[22] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[23] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[24] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[25] سهير التل (2008)، تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008

[26] مؤسسة عبد الحميد شومان (2020) ندوة ضيف العام: هيفاء البشير رائدة وملهمة. تاريخ الوصول: 16 آذار 2021

[27] سهير التل (2008)، تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008

[28] Ababneh, S. (2021), "The Time to Question, Rethink and Popularize the Notion of 'Women's Issues': Lessons from Jordan's Popular and Labor Movements from 2006 to Now. *Journal of International Women's Studies*, 21 (1), 271-288.

[29] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[30] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[31] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[32] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women

[33] هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية، *لقد حان الوقت للمرأة في الأردن للحصول على تمثيل أفضل في السياسة وصنع القرار*، 2019.

[34] مركز القدس للدراسات السياسية: الوضع الراهن للمرأة الأردنية "العوائق والفرص" 2002

[35] منير عتيق (2004)، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية 1997، الجزيرة

[36] نفس المصدر

[37] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[38] خديجة حباشنة، *الكوتا النسائية والتطوّر الديمقراطي*، قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد، عمان، 2004.

[39] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[40] Al-Shalabi, J. and Al-Assad T., (2012), Political participation of Jordanian Women.

[41] هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الأردن، مشروع لتطوير المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، 2013.

[42] هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية، *لقد حان الوقت للمرأة في الأردن للحصول على تمثيل أفضل في السياسة وصنع القرار*، 2019.

[43] Jackson, L., Educate the Women and You Change the World: Investing in the Education of Women is the Best Investment in a Country's Growth and Development

[44] Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis..

[45] Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis..

[46] Dababneh, A. (2005), The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. University of Leicester. Thesis.

[47] دائرة الإحصاءات العامة (2019)، الأردن بالأرقام

[i] "A Tribute to Dr. Rula Quawas", 7iber, 2017

[48] Massad, J. (2001), Colonial Effects: The Making of the National Identity in Jordan. New York: Columbia University Press.

[49] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2019)، التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

[50] Broadmann, Stefanie et al. (2014), Social Insurance Reform in Jordan: Awareness and Perceptions of Employment Opportunities for Women.

[51] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين، إصلاحات الضمان الاجتماعي في الأردن وتوظيف المرأة

[52] جوردان تايمز، وزارة العمل، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توقع "اتفاقية ساعات العمل المرنة" [تم استعراضه في: 21 فبراير 2021]

[53] جوردان تايم، تم إطلاق تحالف للضغط على أعضاء البرلمان والحكومة بشأن حقوق المرأة في قانون العمل [تم استعراضه في: 18 فبراير 2021]

[54] تعديلات قانون العمل الأردني الجديدة تؤثر على علاقة العمل [تم استعراضه في: 21 فبراير 2021]، هنا.

[55] البنك الدولي (2018)، فيم كيفية تأثير المعايير الجندرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على نتائج توظيف الاناث

[56] شوملي، يعقوب (2016)، قيمة خدمات الرعاية النهارية في مكان العمل

[57] تعديلات قانون العمل الأردني الجديدة تؤثر على علاقة العمل [تم استعراضه في: 21 فبراير 2021]

[58] تعديلات قانون العمل الأردني الجديدة تؤثر على علاقة العمل [تم استعراضه في: 21 فبراير 2021]

[59] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019) السياسة المالية والضرائب والمساواة بين الجنسين في الأردن.

[60] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[61] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[62] عبابنة، س. (2016)، "إزعاج السياسي: المرأة في حركة العمل النهاري الأردني". *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، 48 (1)، ص 90.

[63] عبابنة، س. (2021)، "حان وقت طرح الأسئلة وإعادة التفكير والترويج لمفهوم "قضايا المرأة": دروس من الحركات الشعبية والعمالية في الأردن من عام 2006 إلى الآن. *مجلة دراسات المرأة الدولية*، 21 (1)، 271-288. ص 280.

[64] جوردان تايمز، منظمة العمل الدولية تشيد بالتحرك نحو "حماية" رواتب المعلمين [تم استعراضه في: 21 فبراير 2021]

[65] دبابنه، أ. (2005)، الحركة النسائية الأردنية: تحليل تاريخي يركز على التغير التشريعي. جامعة ليستر. رسالة جامعية.

[66] دبابنه، أ. (2005)، الحركة النسائية الأردنية: تحليل تاريخي يركز على التغير التشريعي. جامعة ليستر. رسالة جامعية.

[67] هاريس ك. (2015) إصلاح قانون الأحوال الشخصية في الأردن: مساومات الدولة وحقوق المرأة في القانون. رسالة جامعية.

[68] عماوي، أ. (2000). الجندر والمواطنة في الأردن. في إس جوزيف (محرر)، الجندر والمواطنة (ص 158-184) نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز.

[69] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2019)، التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

[70] عماوي، أ. (2000). الجندر والمواطنة في الأردن. في إس جوزيف (محرر)، الجندر والمواطنة (ص 158-184) نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز.

[71] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والحكومة الأردنية (2015)، التقرير الدوري الوطني السادس للأردن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

[72] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[73] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2019)، التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

[74] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[75] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[76] قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960

[77] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019)، المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً

[78] JNCW (2019), Comprehensive National Review of the Progress in the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action 25 Years on

[79] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2019)، التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

[80] دبابنه، أ. (2005)، الحركة النسائية الأردنية: تحليل تاريخي يركز على التغير التشريعي. جامعة ليستر. رسالة جامعية. ص 177.

[81] دبابنه، أ. (2005)، الحركة النسائية الأردنية: تحليل تاريخي يركز على التغير التشريعي. جامعة ليستر. رسالة جامعية.

[82] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2017)، ورقة سياسات: تعميم منظور النوع الاجتماعي في مجلس النواب الثامن عشر

[83] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2020)، مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2019

[84] مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين (2020)، الحركات الاجتماعية في الأردن

[85] نوال حشيشو كمال (2020) محطات في زمنين – سيرة ذاتية ص129